قواعد الترجيح عند الإمام الثعالبي من خلال تفسيره الجواهر الحسان

Imam Al-Thaalbi's weightings in his book Tafsir: Al-Jawaher Al-Hassan (The dazzling jewels)

خليل الزاوي[1]

[1]معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي (الجزائر) ، مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية، zaoui-khalil@univ-eloued.dz.

ميلود عمارة[2]

[2]معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، (الجزائر)

miloud-amara@univ-eloued.dz

تاريخ إرسال المقال:2020/04/01 تاريخ قبول المقال: 2021/04/04 تاريخ نشر المقال: جوان2021

الملخص

يجد القارئ لكتب تفسير القرآن الكريم تعدّدا للأقوال في تفسير الآية الواحدة، ممّا يدفع بالمفسر في كثير من الأحيان إلى ترجيح أحد هذه الأقوال على غيرها، وهذا ما ينطبق على الإمام الثعالبي في تفسيره الجواهر الحسان من خلال ترجيحه بين الأقوال المختلفة في تفسير الآية دون نصّه على القاعدة التي اعتمدها في ذلك، وهو ما دفعني للبحث في هذا الموضوع، حيث عرّفت بالإمام الثعالبي وتفسيره الجواهر الحسان تعريفا موجزا إضافة إلى ضبط مفهوم قواعد الترجيح؛ وتنقسم هذه القواعد عند الثعالبي إلى ثلاثة أقسام: قواعد متعلقة بالنص القرآني وقواعد متعلقة بالسنة والأثر وقواعد متعلقة باللغة، حيث أذكر القواعد التي تندرج تحت كل قسم مع شرح موجز لها وذكر أمثلة على تطبيق الإمام الثعالبي لهذه القواعد في ترجيحه بين الأقوال التفسيرية.

الكلمات المفتاحية: التفسير – الترجيح – الثعالبي– قواعد الترجيح– الجواهر الحسان.

Abstract

The Reader of the Qur'an's interpretation books finds a multiplicity of interpretations to the same verse, which often leads the interpreter to weight one of these words over the other, This is the case with Imam Al-Thaalbi in his book of interpretation: Al jawahir Al hissan(The dazzling jewels) in which he weights between the different interpretations of the verse without stipulating the rule he adopted. This prompted me to conduct research in this topic. First, I briefly introduced Imam Al-Thaalbi and his Qur'an's interpretation book: Aljawahir Alhisan in addition to Fixing the concept of weighting rules. According to Al-Thaalbi These rules are divided into three sections: Rules related to the Qur'anic text, rules related to Sunnah (Prophetic Tradition) and rules related to the language. I mention the rules that fall under each section with a brief explanation and mention examples of Imam Al-Thaalbi's application of these rules in his weighting among the interpretative sayings.

Key words: Interpretation- weighting- Al-Thaalbi- Rules of weighting- Al jawahir Al hissan.

المؤلف المرسل: خليل الزاوي, الاميل:.zaoui-khalil@univ-eloued.dz

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، ثم أمّا بعد: عند نزول القرآن الكريم على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم– كان الصحابة يسألونه عما استشكل عليهم فهمه وتشابهت عليهم ألفاظه ومعانيه من نصوص القرآن الكريم، وكان عليه الصلاة والسلام يجيبهم عن كل ذلك، وقد ورد عن النبي – صلى الله عليه وسلم– الكثير من الأحاديث الموضحة والمبينة لما جاء في القرآن، لكن بعد وفاة النبي – صلى الله عليه وسلم– وتباعد الزمن ظهر الاختلاف وتعدّد الأقوال في التفسير من خلال ورود عدة أقوال في تفسير النص الواحد، ويظهر هذا جليا في كتب التفسير، حيث نجد المفسّر يذكر عدة أقوال في تفسير الآية الواحدة ثم يرجح قولا على آخر دون التصريح بالقاعدة التي اعتمدها في ذلك، وهو ما دفعني للبحث في هذا الموضوع من بوابة تفسير الجواهر الحسان في تفسير القرآن للإمام عبد الرحمان الثعالبي.

أهمية موضوع البحث: تكمنُ أهمّية هذا الموضوع فيما يلي:

1– دراسته لأحد إسهامات علماء الجزائر في التّفسير.

2– تعلّقه بتفسير كلام الله، من خلال تحديد أهم القواعد المعتبرة في التّرجيح عند أهل التفسير عموما، وعند الإمام الثعالبي على وجه الخصوص.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في التساؤل التّالي:

ماهي القواعد التي اعتمدها الإمام الثعالبي في ترجيحه بين الأقوال المختلفة في التفسير؟

أهداف البحث: يمكن حصر أهداف البحث في ما يلي:

1– تسليط الضّوء على علم من أعلام التّفسير في الجزائر: الإمام عبد الرحمان الثعالبي.

2– تحديد أبرز معالم منهج الإمام الثعالبي في تفسيره.

3– بيان مفهوم " قواعد الترجيح" بعد المرور على تعريف مركّبيه الإضافيين.

4– دراسة قواعد الترجيح المتعلّقة بالنص القرآني عند الإمام الثعالبي في تفسيره.

5– دراسة قواعد التّرجيح المتعلّقة بالسّنة والأثر في تفسير الجواهر الحسان.

6– دراسة قواعد الترجيح المتعلّقة باللغة عند الإمام الثعالبي.

الدّراسات السّابقة: موضوع ترجيحات الإمام الثعالبي بصفة عامّة من المواضيع البِكر التي لم تنل حقّها من الدّراسة من جانب الباحثين في تخصّص التفسير وعلوم القرآن، لذا اخترتها موضوعا لرسالتي في الدكتوراه تحت عنوان: " ترجيحات الإمام الثعالبي في تفسيره الجواهر الحسان – جمعا ودراسة–"، وقد سُجّل هذا الموضوع سنة 2018 وهو قيد الدّراسة، كما نُشرت مؤخّرا دراسة بعنوان: " قواعد التّرجيح المتعلّقة بالسّنة والآثار عند الإمام الثعالبي من خلال تفسيره الجواهر الحسان" للباحث بلال أودني والأستاذ الدكتور حسين شرفة، وقد اقتصرا فيها على دراسة القواعد الترجيحية المتعلّقة بالسنّة والأثر عند

الإمام الثعالبي من خلال تفسيره، وتختلف دراستي عن هذه الدّراسة أن دراستي لم تقتصر على قسم واحد من قواعد الترجيح، بل اشتملت على جميع القواعد التّرجيحية المعتبرة عند الإمام الثعالبي في تفسيره الجواهر الحسان.

منهج المعالجة: للإجابة عن الإشكالية المبرزة سابقا، اعتمدت على المنهج الاستقرائي التحليلي، أما الاستقرائي فكان من خلال استقراء تفسير الإمام الثعالبي لاستخراج الترجيحات محلّ الدراسة، ويظهر المنهج التحليلي عند دراسة هذه الترجيحات بهدف الوصول إلى القاعدة التي اعتمد عليها الإمام الثعالبي في ترجيحه بين الأقوال التفسيرية.

خطة البحث: قسّمت هذا البحث إلى مقدّمة ذكرت فيها أهمّية الموضوع وأهدافه، إضافة إلى تحديد الإشكالية التي انطلق منها الباحث في دراسته، وكذا المرور على الدّراسات السّابقة والتّصريح بالمنهج المتّبع، ثمّ تطرّقت إلى التّعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف بشكل مختصر إضافة إلى بيان معنى المركّب الإضافي " قواعد الترجيح"، كما قسّمت هذه القواعد باعتبار المادّة العلمية المُستخرجة إلى ثلاثة أقسام: قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني، وقواعد الترجيح المتعلقة بالسنة والأثر، وقواعد الترجيح المتعلقة باللغة، و ختمته بعرضِ أهمّ النّتائج التي توصّلت إليها.

1- التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف

1.1- التعريف بالمؤلِّف

هو أبو زيد عبد الرحمان بن مخلوف الثعالبي الجزائري المالكي يرجع نسبه إلى علي بن طالب –رضي الله عنه–، لقّب بالثعالبي نسبة إلى آبائه وأجداده الثعالبة، والجزائري نسبة إلى وطنه الجزائر، والمالكي نسبة إلى مذهبه الفقهي المالكي، ولد سنة 786هـ ناحية وادي يسر بالجنوب الشرقي من مدينة الجزائر وبها كانت نشأته[1].

بدأ الإمام الثعالبي مسيرته العلمية مبكرا فأخذ من مشايخ منطقته وادي يسر، ثم ما لبث إلى أن ((ارتحل إلى بجاية فنزل بها سنة 805هـ – 1399م، ولازم حضور مجالس علمائها فأخذ عنهم علما جما ثم انتقل إلى تونس سنة 809هـ – 1460م فلقي بها جلة من أكابر العلماء فانتفع بهم، وانتقل إلى بورصة من بلاد الترك وهنالك أقيمت له زاوية هي موقوفة ومحبسة عليه إلى الآن ويمم الحجاز فحج وأخذ هنالك عن علمائه ثم عاد إلى مصر ثم تونس سنة 819هـ 1416م))[2]. وقد كانت رحلة الإمام الثعالبي في طلب العلم شاقّة وشيّقة كما وصفها الدكتور عبد الرزاق قسوم: ((فهي شيقة لتعدد العواصم الثقافية، ونوعية العلماء الذين التقى بهم، أو أخذ عنهم. وهي شاقة أيضا لأنها طويلة، بدأت بواد يسر، بنواحي عاصمة المغرب الأوسط. وانتهت إلى الحجاز في أقصى الشرق العربي))[3] . وقد عرّف – رحمه الله– بمسيرته العلمية ورحلاته في طلب العلم ومن أخذ عنهم من الشيوخ في آخر تفسيره لسورة الشورى[4].

بعد نهله من شتى العلوم الشرعية اعتكف – رحمه الله– على التأليف فأثرى خزانة المؤلفات الإسلامية بالعديد من المصنفات أبرزها تفسيره " الجواهر الحسان في تفسير القرآن" كما له العديد من

المؤلفات الأخرى فهرس لها في مؤلف مخصص ذكر فيه أسانيد مروياته[5]؛ من بينها: ((روضة الأنوار في الفقه وكتاب في معجزاته – صلى الله عليه وسلم– والأنوار المضيئة في الجمع بين الشريعة والحقيقة والدر الفائق في الأذكار والعلوم الفاخرة في أحوال الآخرة وشرح ابن الحاجب الفرعي في جزأين وإرشاد السالك جزء صغير وأربعون حديثا مختارة والمختار من الجوامع وكتاب جامع الفوائد وكتاب جامع الأمهات في أحكام العبادات وكتاب النصائح وكتاب تحفة الأقران في إعراب بعض آي القرآن والذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز وشرح منظومة ابن بري في قراءة نافع والإرشاد في مصالح العباد))[6]، وهذا الكم الهائل من المصنفات إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن الإمام الثعالبي لم يكتف بالتفسير بل سبر أغوار شتى العلوم الشرعية من فقه وحديث وعقيدة وقراءات ولغة، فكان بحق موسوعة للعلوم الشرعية و مُثْرٍ بصنيعه هذا خزانة المؤلفات الإسلامية.

توفي – رحمه الله– سنة ست وسبعين وثمانمائة بالجزائر ودفن بـ " جبانة الطلبة" نواحي " باب الوادي" بالجزائر العاصمة[7].

2.1– التعريف بالمؤلَّف

هو " الجواهر الحسان في تفسير القرآن" صرّح مؤلفه باسمه في مقدمته حين قال: " وسميته بـ " الجواهر الحسان في تفسير القرآن" أسأل الله أن ينفع به كل من حصله"[8].

واستقى الإمام الثعالبي لتفسيره من العديد من المؤلفات أبرزها: تفسير" المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" لابن عطية الأندلسي، قال في مقدمة تفسيره: " فإني جمعت لنفسي ولك في هذا المختصر ما أرجو أن يقر الله به عيني وعينك في الدارين فقد ضمنته بحمد الله المهم مما اشتمل عليه تفسير ابن عطية"[9].

كما صرّح – رحمه الله– أنه رجع إلى قرابة المائة تأليف ملتقطا من فوائدها الكثير، يقول في ذلك: " وزدته فوائد جمه، من غيره من كتب الأئمة، وثقات أعلام هذه الأمة، حسبما رأيته أو رويته عن الأثبات، وذلك قريب من مائة تأليف، وما منها تأليف إلا وهو منسوب لإمام مشهور بالدين، ومعدود في المحققين، وكل من نقلت عنه من المفسرين شيئا فمن تأليفه نقلت، وعلى لفظ صاحبه عولت، ولم أنقل شيئا من ذلك بالمعنى خوف الوقوع في الزلل، وإنما هي عبارات وألفاظ لمن أغزوها إليه"[10].

كما أن القارئ لتفسير الجواهر الحسان يقف على بعض الرموز التي يستعملها الإمام الثعالبي في تفسيره، فتارة يجد حرف التاء وتارة يجد حرف العين وتارة يجد حرف الصاد، وقد أبان الإمام الثعالبي عن دلالات هذه الرموز؛ وهذا في قوله: " وجعلت علامة التاء لنفسي بدلا من " قلت" ومن شاء كتبها " قلت"، وأما العين، فلابن عطية، وما نقلته من الإعراب عن غير ابن عطية فمن الصفاقسي مختصر أبي حيان غالبا، وجعلت الصاد علامة عليه، وربما نقلت عن غيره معزوا لمن عنه نقلت، وكل ما نقلته عن أبي حيان، فإنما نقلي له بواسطة الصفاقسي غالبا، قال الصفاقسي: وجعلت علامة ما زدته على أبي حيان " م" "[11].

أمّا بخصوص منهج الإمام الثعالبي في تفــسيره فقد غلب عليه طابع التفسير بالمأثور، حيث يفسّر القرآن بالقرآن كما يكثر من استشهاده بالأحاديث النبوية في تفسيره للعديد من الآيات إضافة لتفسيره القرآن بأقوال الصحابة والتابعين، كما أنه لم يستطرد ويتوسّع في ذكر المباحث اللغوية والبلاغية بل ذكر منها بمقدار الحاجة، أمّا موقفه من ذكر الروايات الإسرائيلية فإنه ((يذكر بعض الروايات الإسرائيلية، ولكنه يتعقب ما يذكره بما يفيد عدم صحته، أو على الأقل بما يفيد عدم القطع بصحته))[12]، وعلى العموم فتفسير " الجواهر الحسان" تميّز على غيره من التفاسير باختصاره كما وصفه صاحبه في مقدمته، كما يلاحظ على الإمام الثعالبي تمسّكه بالتفسير بالمأثور، يظهر هذا في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾[13] فبعد أن أورد بعض الأقوال في تفسير الآية عقّب عليها بقوله: ((وبعض هذه الأقوال لا تقال من جهة الرأي، بل لا بد لها من سند))[14].

2- مفهوم قواعد الترجيح:

1.2- تعريف القاعدة:

أ- القاعدة لغة: مشتقة من الفعل الرباعي قعّد، نقول: ((قعَّدَ يُقعِّد، تقْعيدًا، فهو مُقَعِّد، والمفعول مُقَعَّد قعَّد القاعدةَ: وضعها، قعَّد قاعدة التِّمثال، قعَّد اللُّغةَ ونحوَها: وضع لها قواعدَ يعمل بموجبها))[15] ، وقد وردت في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾[16]، فمعنى القواعد في الآية ((الآساس، واحدتها قَاعِدَة))[17]، إذن فالقاعدة في معناها اللغوي هي الأصل والأساس الذي يستند عليه غيره.

ب – القاعدة اصطلاحا: أما القاعدة في معناها الاصطلاحي فقد عرفت عدة تعريفات؛ منها:

عرفها الجرجاني أنها: ((قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها))[18].

كما عُرّفت أنها: ((عبارة عن صور كلية تنطبق كل واحدة منها على جزئياتها التي تحتها))[19]، لأنها ((الأساس والأصل لما فوقها، وهي تجمع فروعا من أبواب شتى))[20]، ومن خلال التّعاريف السابقة يظهر أن القاعدة نصّ ثابتٌ كلّي تندرج تحتها جزئيات متعلّقة بها تنطبق عليها.

2.2- تعريف الترجيح

أ – الترجيح لغة: مشتق من الجذر الثلاثي رَجَحَ، وفي معناه اللغوي قال ابن فارس: ((الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى رَزَانَةٍ وَزِيَادَةٍ. يُقَالُ: رَجَحَ الشَّيْءُ، وَهُوَ رَاجِحٌ، إِذَا رَزَنَ، وَهُوَ مِنَ الرُّجْحَانِ))[21] ، وجاء في لسان العرب ((رَجَحَ الشيءَ بِيَدِهِ: رَزَنه ونَظر مَا ثِقْلُه، وأَرْجَحَ الميزانَ أَي أَثقله حَتَّى مَالَ))[22] ، ورجّح له: أي أعطاه راجحاً[23]، وكلّ هذه التّعاريف تتفق على أن التّرجيح في جانبه اللغوي جاء بمعنى الميل.

ب – الترجيح اصطلاحا: اتفقت تعريفات الترجيح على أنه تقوية لأحد الدليلين على الآخر، قال صاحب التعريفات: ((الترجيح هو إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر))[24]. أما في اصطلاح الأصوليين فالترجيح هو: ((تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى لدليل.))[25]، أما عند المفسرين فالترجيح هو ((تقوية

أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل من الأدلة الشرعية أو قاعدة من القواعد التفسيرية التي قرّرها العلماء، وتضعيف أو ردّ ما سواه. فمن القواعد الترجيحية ما يدل على الرجحان، ومنها ما يشير إلى البطلان، ومنها ما تضعف بعض الأقوال التفسيرية))[26]. إذن ومن خلال ما سبق يتضح أن الترجيح عند المفسّرين هو تقديم قول على آخر بقرينة تقوّي أحدهما أو تُضعف آخر.

3.2- تعريف قواعد الترجيح

هي نصوصٌ صريحة في دلالتها تُستنبط من غالب ما يستدلّ به المُرجّح على ترجيحه، فإذا كان منطلقُ دليله القرآن تُنسب هذه القواعد إلى النّص القرآني، وإذا كان دليله نابعاً من السنة والأثر تنسب للسنة والأثر، وإذا كان دليله مرتكزاً على اللغة تسمّى: قواعد الترجيح المتلّقة باللغة، فموضوع هذه القواعد متّصل بنوع دليلها، ولم يرِد عند المتقدّمين تعريف للمركّب الإضافي " قواعد الترجيح"، واجتهد في تعريفها من المتأخّرين حسين الحربي فقال في تعريفها: ((ضوابط وأمور أغلبية يتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال المختلفة في تفسير كتاب الله)) [27].

فقوله: " ضوابط" اعتمد فيه على قول من لم يفرق بين القاعدة والضابط[28].

وقوله: " أغلبية" : لأن القاعدة هي الأساس الذي يحكم المسائل التي تندرج تحتها وتنطبق عليها أحكامها.

أما الغاية من تطبيق هذه القواعد فجاءت في قوله: " يتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال المختلفة في تفسير كتاب الله".

3- قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني

الترجيح بالنّص القرآني من الوجوه المعتبرة في الترجيح عند أهل التّفسير، فلا شيء أدلّ على صحّة الأقوال من القرآن نفسه، لذا يُعدّ الترجيح بالنّص القرآني من أقوى الوجوه التّرجيحية دلالة، وتندرج تحت هذا الوجه قاعدتين أساسيّتين رجّح بهما الثّعالبي في تفسيره، الأولى تتعلق بدلالة النظائر القرآنية، وتتعلّق الثانية بدلالة الظّاهر، وسأتطرّق إلى التعريف بالقاعدتين مع الاستدلال عليهما من ترجيحات الثعالبي في تفسيره.

1.3- قاعدة: ((القول الذي تؤيده آيات قرآنية مقدّم على ما عدم ذلك))[29].

معنى القاعدة أنه إذا ورد في القرآن تفسير لما جاء فيه، كتفصيل آية لما جاء مجملا في آية أخرى أو إطلاقها لما قيّد في آية أخرى أو شرحها لها، فإذا كان أحد الأقوال تؤيده آيات قرآنية وجب تقديمه على غيره من الأقوال، لذا فالمعوّل عليه عند المفسرين حال الاختلاف ترجيحهم بما تؤيده آيات القرآن، كما أشار إلى ذلك الإمام ابن جزي في مقدمة تفسيره: ((إذا دل موضع من القرآن على المراد بموضع آخر حملناه عليه، ورجحنا القول بذلك على غيره من الأقوال))[30].

تطبيق الثعالبي لقاعدة الترجيح بدلالة النظائر في تفسيره:

تُعدّ هذه القاعدة من القواعد المقرّرة في الترجيح عند الإمام الثعالبي، ففي كثير من المواضع في تفسيره يذكر الاختلاف في تفسير الآية ثم يرجّح القول الذي تؤيده الآيات القرآنية؛ من ذلك: في معنى

كلمة " السوء" عند قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[31]، جاء في الجواهر الحسان: ((وقوله: وما مسني السوء يحتمل وجهين، وبكليهما قيل.

أحدهما: أن " ما" معطوفة على قوله: لاستكثرت أي: ولما مسني السوء.

والثاني: أن يكون الكلام مقطوعا تم في قوله: لاستكثرت من الخير وابتدأ يخبر بنفي السوء عنه، وهو الجنون الذي رموه به))[32]. ثم عقّب الثعالبي على القولين مرجّحا بالنظائر القرآنية: ((وأما على التأويل الأول، فلا يريد ب " السوء" الجنون، ويترجح الثاني بنحو قوله سبحانه: ﴿ مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إلا نَذِيرٌ لَكُمْ ... الآية﴾[33]))[34]، والمُلاحظُ في هذا المثال أن الثعالبي اعتمد في ترجيحه بشكل أساس على النّظير القرآني، فالتّرجيح بقرينة النّظائر معتبر في ترجيح الثعالبي بين الأقوال المختلفة في التفسير.

2.3- قاعدة: " لا يجوز العدول عن ظاهر القرآن إلا بدليل يجب الرجوع إليه"[35].

معنى القاعدة أن الأصل في كلام الله أن يحمل على ظاهره مالم تصرفه قرينة واضحة من المعنى الجلي إلى المعنى الخفي؛ فالمعنى الظّاهر هو الأصل، أمّا المعنى الخفي فعارض لا يُصار إليه إلا عند امتناع حمل الكلام على ظاهره أو وجود دليل يصرف الكلام من معناه الظّاهر إلى معنى آخر خفيّ، ((والمراد بالدليل الذي يجب الرجوع إليه أي الدّليل الذي يجوز صرف الظاهر له وهو إما أن يكون عقليا ظاهرا أو سمعيا ظاهرا))[36]، والترجيح بظاهر القرآن من قواعد الترجيح المعتبرة في الترجيح عند المفسّرين، وسأتطرّق إلى التّمثيل لها من تفسير الجواهر الحسان.

تطبيق الثعالبي لقاعدة التّرجيح بدلالة الظّاهر في تفسيره:

يظهر تقيّد الإمام الثعالبي بهذه القاعدة في ترجيحه بين الأقوال التفسيرية في بعض المواضع من تفسيره؛ من بينها: عند قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾[37]. في معنى قوله تعالى: ﴿ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ جاء في الجواهر الحسان: ((ويستعتبون بمعنى: يعتبون تقول: أعتبت الرجل، إذا كفيته ما عتب فيه كما تقول: أشكيته إذا كفيته ما شكا. وقال قوم: معناه: لا يسألون أن يرجعوا عما كانوا عليه في الدنيا، وقال الطبري : " معنى يستعتبون يعطون الرجوع إلى الدنيا فتقع منهم توبة وعمل"[38]))[39]. ثم عقّب الثعالبي على هذه الأقوال مرجحا قول الطبري: ((وهذا هو الراجح، وهو الذي تدل عليه الأحاديث، وظواهر الآيات في غير ما موضع))[40]، فكما يُلاحظ أن الثّعالبي اعتمد في ترجيحه لهذه القول – إضافة إلى دلالة الأحاديث- على دلالة الظّاهر القرآني، ممّا يؤكّد على أنّ التّرجيح بظاهر القرآن وجه معتبر في التّرجيح عند الثّعالبي.

4- قواعد الترجيح المتعلقة بالسنة والأثر

الترجيح بالسّنّة والأثر من وجوه الترجيح المقرّرة عند المفسّرين، وهذا لأنّه ((لما كان النبي صلى الله عليه وسلم مؤيدا بالوحي، ومعصوما في أمور التبليغ كان لبيانه صلى الله عليه وسلم مزية على غيره،

إذ هو صواب لا يتطرّق إليه الغلط. ثمّ إن له من السهولة والوضوح ما ليس لغيره. فوجب تقديمه))[41]، فإذا ثبت الحديث في تفسير الآية يجب تقديمه على غيره من الأقوال؛ فالنبي صلى الله عليه وسلم أعلم النّاس بالوحي؛ فعليه أُنزل، وبتبيينه كُلّف وأُمر، والأمر سَيان بالنّسبة للترجيح بدلالة الآثار؛ لأن الصّحابة والتابعين أعلم الناس بالوحي بعد النبي صلى الله عليه وسلّم، ومنه إذا تعارض قولهم مع قول غيرهم ممّن جاء بعدهم وجب الأخذ به؛ لقربهم من زمن التّنزيل وعلمهم بأحواله، والترجيح بدلالة السّنة والأثر من وجوه الترجيح المقرّرة عند الثعالبي في تفسيره، وهو ما سأتطرّق إليه من خلال ذكر القواعد المتعلّقة بالسنّة والأثر وذكر أمثلة من تطبيق الثعالبي لهذه القواعد في تفسيره.

1.4- قواعد الترجيح المتعلقة بالسنة

أ – قاعدة: ((إذا ثبت الحديث وكان نصا في تفسير الآية فلا يصار إلى غيره))[42].

معنى القاعدة أنه إذا كان هناك اختلاف في تفسير الآية وورد حديث صريح عن النبي – صلى الله عليه وسلم– في تفسير الآية فالأولى الأخذ به ولا ينظر إلى غيره من الأقوال؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وسلّم أعلم النّاس بكتاب الله.

تطبيق الثعالبي لقاعدة الترجيح بدلالة النّص الحديثي الثّابت:

الترجيح بدلالة نص الحديث الثّابت من قواعد الترجيح المعتبرة عند الإمام الثعالبي، ففي قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[43]، جاء في الجواهر الحسان[44] ثلاثة أقوال في صفة المخاطب في الآية:

القول الأول: الخطاب للرسل.

القول الثاني: الخطاب للنبي– صلى الله عليه وسلم–، وهذا القول نسبه الثعالبي لابن عطية[45].

القول الثالث: الخطاب لعيسى – عليه السلام–، ونسب الثعالبي هذا القول للطبري[46]. ثم عقّب الثعالبي على هذه الأقوال مرجّحا بنص الحديث النبوي في تفسير الآية؛ وهذا في قوله: ((والصحيح في تأويل الآية: أنه أمر للمرسلين كما هو نص صريح في الحديث الصحيح فلا معنى للتردد في ذلك، وقد روى مسلم والترمذي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن الله طيب ولا يقبل إلا طيبا، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[47]. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ...﴾[48] "[49]))[50]، وترجيح الثعالبي للقول الأول على غيره من الأقوال كان اعتمادا على النّص النبوي صريح الدّلالة في تفسير الآية.

ب – قاعدة: ((إذا ثبت الحديث، وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالفه))[51].

معنى القاعدة أنه إذا كان هناك اختلاف في تفسير الآية وورد حديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم– وكان مرجّحا لأحد الأقوال فالأولى الأخذ به، وهذا من قواعد الترجيح المعتبرة عند الإمام الثعالبي.

تطبيق الثعالبي لقاعدة الترجيح بدلالة الحديث الثّابت المؤيّد لأحد الأقوال:

في تفسير قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[52]، جاء في الجواهر الحسان: ((اختلف في معنى قوله سبحانه: والله يضاعف لمن يشاء، فقيل: هي مبينة، ومؤكدة لما تقدم من ذكر السبعمائة، وقالت طائفة من العلماء: بل هو إعلام من الله تعالى بأنه يضاعف لمن يشاء أكثر من سبعمائة ضعف))[53]. ثم عقّب الثعالبي على القولين مرجحا القول الثاني مستدلاّ عليه بحديث صحيح؛ وهذا في قوله: ((وأرجح الأقوال عندي قول هذه الطائفة، وفي الحديث الصحيح عن ابن عباس، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى، قال: " إن الله تعالى كتب الحسنات والسيئات، ثم بين ذلك، فمن هم بحسنة، فلم يعملها، كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإن هم بها فعملها، كتبها الله عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة..."[54]))[55]، وسبب ترجيح الثعالبي للقول الثّاني هو وجود حديث صحيح صريح الدّلالة في أنّ الأضعاف غير محدّدة بسبعمائة ضعف بل تتعدّاها إلى أضعاف كثيرة.

2.4- قواعد الترجيح المتعلقة بالآثار

أ- قاعدة: ((تفسير جمهور السلف مقدّم على كل تفسير شاذ))[56].

ومعنى هذه القاعدة أنه إذا ((انفرد مفسر في تفسير آية من كتاب الله تعالى بقول خالف فيه عامّة المفسرين، ولم يكن لقوله هذا دلالة واضحة قوية فهو قول شاذ، وقول الجماعة أولى بالصواب، وهم إلى الحق أقرب، ومن الخطأ أبعد))[57]، وهذا من قواعد الترجيح المعتبرة عند الثعالبي.

تطبيق الثعالبي لقاعدة الترجيح بتقديم قول السّلف على غيره من الأقوال الشّاذة:

عند قوله تعالى: ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لا يَبْغِيَانِ * فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾[58]، نقل الثعالبي عن ابن عطية قوله: ((وذكر الثعلبي في مرج البحرين ألغازا وأقوالا باطنة يجب ألا يلتفت إلى شيء منها))[59]. ثم عقّب الثعالبي على ابن عطية موافقا له ومرجّحا بقول ابن مسعود: ((ولا شكّ في اطراحها، فمنها نقله عن الثوري مرج البحرين: فاطمة وعلي، اللؤلؤ والمرجان: الحسن والحسين، ثم تمادى في نحو هذا مما كان الأولى به تركه، ومرج الشيء، أي: اختلط، و " البرزخ" : الحاجز، قال البخاري لا يبغيان: لا يختلطان، قال ابن مسعود : والمرجان: حجر أحمر، وهذا هو الصواب))[60]، والمُلاحظ في هذه المسألة أن الثعالبي ردّ قول الثّعلبي ورجّح بما ذهب إليه ابن مسعود – رضي الله عنه– في تفسير الآية.

ب- قاعدة: ((تفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم))[61].

معنى القاعدة أنه إذا كان هناك اختلاف بين المفسرين في معنى الآية فتفسير السلف مقدّم على غيره؛ باعتبار قرب زمنهم من زمن التنزيل، كما أن ((الاختلاف كان قليلا جدّا بينهم، وسبب ذلك وجود الرسول صلى الله عليه وسلم بينهم، وكذلك سعة علم الصحابة الشرعي، ومعرفتهم للغة العربية وأساليبها

ومعانيها، وتأثير العصر عليهم))[62]، وهذا من قواعد الترجيح المقرّرة عند الإمام الثعالبي من خلال تقديمه لقول الصحابي على غيره من الأقوال[63].

تطبيق الثعالبي لهذه القاعدة:

من الأمثلة التي رجّح بها الثعالبي بتقديم قول السلف في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[64] أورد قولين في المعنيّ بالقسم في الآية؛ القول الأول: أن المقصود بالقسم هو النبي – صلى الله عليه وسلم –، وهو قول الجمهور، والقول الثاني أن المعني بالقسم هو نبي الله لوط – عليه السلام –[65]، عقّب الثعالبي على ذلك بقوله: ((وما ذكره الجمهور أحسن لأن الخطاب خطاب مواجهة ولأنه تفسير صحابي، وهو مقدم على غيره))[66]، وقد رجّح الثعالبي في هذه المسألة القول الأول؛ لأنّه قول صحابي، فهو مقدّم على غيره من الأقوال حالَ الاختلاف.

5- قواعد الترجيح المتعلقة باللغة

أُنزل القرآن على سيّدنا محمّد صلى الله عليه وسلّم بلسان عربي مبين، لذا يُعتبر الترجيح باللغة من قواعد الترجيح المعتبرة عند أهل التفسير، والترجيح باللغة معتبَر عند الثعالبي في ترجيحه بين الأقوال المختلفة في التفسير معتمدا في ذلك على ثلاث قواعد أساسيّة سأتطرّق إلى ذكرها والتّعريف بها مع الاستدلال عليها من ترجيحات الثعالبي في تفسيره.

1.5- قاعدة: ((يجب حمل نصوص الوحي على الحقيقة))[67].

إذا تعارض قولان في معنى الآية بين الحقيقة والمجاز فالأولى حمل ألفاظ القرآن الكريم على الحقيقة مالم تصرفها قرينة واضحة عن الحقيقة إلى المجاز؛ فالحقيقة هي الأصل والمجاز عارض، والأولى تقديم الأصل على العارض حالَ عدم وجود دليل يصرف الكلام من معناه الأصلي إلى معنى ثانٍ عارض لا يحتمله اللفظ، وهذا من قواعد الترجيح المعتبرة عن الثعالبي.

تطبيق الثعالبي لقاعدة تقديم الحقيقة على المجاز:

من الأمثلة على ترجيح الثعالبي بتقديم الحقيقة على المجاز عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ولكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾[68]. فيما إذا كان هذا التسبيح على الحقيقة أو المجاز قال الثعالبي: ((والصواب أنه حقيقة، ولولا خشية الإطالة، لأتينا من الدلائل على ذلك بما يثلج له الصدر))[69].

2.5- قاعدة: ((القول الذي يؤيده تصريف الكلمة وأصل اشتقاقها أولى بتفسير الآية))[70].

نزل القرآن الكريم بلغة العرب، لذا تعدّ اللغة العربية مرجعا أساسيا عند المفسرين حال الاختلاف في التفسير، فعند تعارض الأقوال في معنى الآية وكان أحد هذا الأقوال يؤيده المعنى اللغوي أو تصريف الكلمة واشتقاقها فالأولى الأخذ به، وهذا من قواعد الترجيح المعتبرة عند الإمام الثعالبي في ترجيحه بين الأقوال التفسيرية.

تطبيق الثعالبي لهذه القاعدة في ترجيحه بين الأقوال المختلفة:

يظهر تطبيق الثعالبي لهذه القاعدة في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ[71]. قال الإمام الثعالبي: ((واختلف المتأولون في قوله: الأسماء: فقال جمهور الأمة: علمه التسميات، وقال قوم: عرض عليه الأشخاص، والأول أبين ولفظة علّم تعطي ذلك))[72].

3.5- قاعدة: ((يجب حمل نصوص الوحي على العموم مالم يرد نص بالتخصيص))[73].

إذا احتملت الآية عدة معانٍ ولم تكن هناك قرينة تصرفها من معنى إلى معنى آخر وجب حملها على العموم، وهو ما أشار إليه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في قوله: ((وقد كان المفسرون غافلين عن تأصيل هذا الأصل فلذلك كان الذي يرجح معنى من المعاني التي يحتملها لفظ آية من القرآن، يجعل غير ذلك المعنى ملغى. ونحن لا نتابعهم على ذلك بل نرى المعاني المتعددة التي يحتملها اللفظ بدون خروج عن مهيع الكلام العربي البليغ، معاني في تفسير الآية))[74]. والترجيح بالعموم من قواعد الترجيح المقرّرة عند الثعالبي في تفسيره الجواهر الحسان.

تطبيق الثعالبي لقاعدة الترجيح بالعموم:

يظهر ترجيح الثعالبي بتقديم العموم على التّخصيص في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾[75]، جاء في الجواهر الحسان في المعنيّ بالخطاب في هذه الآية قولان: أن الخطاب في هذه الآية يحتمل أن يكون لجميع الناس، والقول الثاني: يحتمل أن يكون لقريش[76]. أما الثعالبي فقد اختار حمل الآية على عمومها؛ وهذا في قوله: ((والحق أن الآية محتملة لجميع ما تقدم، ومن ادعى التخصيص فعليه بالدليل))[77]، فكما يظهر في المسألة أنّ الثعالبي يقدّم العموم على الخصوص حالَ عدم وجود قرينة أو دليل يصرفُ القول من العموم إلى الخصوص.

خاتمة:

أستخلص مما سبق ذكره أن ترجيح المفسرين بين الأقوال التفسيرية يخضع لقواعد محددة بعضها ينطلق من النص القرآني وبعضها ينطلق من السنة والأثر والبعض الآخر ينطلق من اللغة، وهو ما تقيّد به الإمام الثعالبي في ترجيحه بين الأقوال المختلفة في تفسير النص القرآني الواحد؛ أما أبرز النتائج التي توصلت إليها بعد دراستي لهذا الموضوع فهي:

1ـ تبحّر الإمام الثعالبي في شتى العلوم الشرعية مما مكّنه من دراسة الأقوال التفسيرية والترجيح فيما بينها حال الاختلاف.

2ـ عدم نصّ الإمام الثعالبي على القواعد التي اعتمد عليها في ترجيحه بين الأقوال المختلفة في التفسير.

3 ـ تقديم الإمام الثعالبي للترجيح بدلالة النّص القرآني على غيره، وهذا من خلال ترجيحه بظاهر النّص القرآني حالَ الاختلاف في تفسير الآية بين مفسّر لها بما يوافق ظاهرها ومفسّر بخلاف الظاهر.

4- الترجيح بدلالة النّظائر القرآنية من القواعد المعتبرة التي رجّح بها الثعالبي في تفسيره؛ لأنّ النّص القرآني بُنية متّصلة المباني مترابطة المعاني، يفسّر بعضها بعضا.

5- أولى الإمام الثعالبي أهمية كبيرة للسنة بجعلها مصدرا أساسيّا يُرجع إليه حال تعدّد الأقوال التفسيرية في النـص الواحد؛ فالنبي صلـى الله عليه وسلّم أعلم الناس بالوحي، وإذا ورد عنه نـص ثابت في تفسير الآية وجب التّوقّف عنده وعدم مجاوزته إلى غيره.

6- تقديم الثّعالبي لقول السّلف على غيره من الأقوال حالَ الاختلاف؛ فقولهم حجّة على من بعدهم؛ لقربهم من زمن الوحي ومعرفتهم بأحوال التنزيل.

7- أهمية الرجوع إلى اللغة العربية حال الاختلاف في التفسير باعتبارها لغة القرآن، ممّا جعلها مصدرا مهمّا في الترجيح بين الأقوال التفسيرية.

8- الترجيح بتقديم الحقيقة على المجاز من قواعد الترجيح المُعتبرة عند الثعالبي حالَ عدم وجود قرينة تصرفُ اللفظ من معناه الحقيقي إلى معنى آخر مجازي.

9- يرجّح الثعالبي بتقديم العموم على الخصوص عند الاختلاف في تفسير الآية بين مفسّر لها بالعموم وقائل بالتّخصيص دون دليل يصرف الكلام من العموم إلى الخصوص.

الهوامش

1. ينظر ترجمته في: محمد بن قاسم مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003م، ج1، ص382؛ خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002 م، ج3، ص231؛ محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، ت: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981، ص334.
2. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط2، 1358هـ - 1965م، ج2، ص280-281.
3. عبد الرزاق قسوم، عبد الرحمان الثعالبي والتصوف، عالم الأفكار، ط1، ص39.
4. ينظر: عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ت: محمد علي معوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ، ج5، ص 171.
5. ينظر: الثعالبي، غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد، ت: محمد شايب شريف، دار ابن حزم، ط1، 1426هـ - 2005م، ص26-29.
6. محمد بن قاسم مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص382.
7. ينظر: يحي الونشريسي، وفيات الونشريسي، أحمد بن ت: محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر، ص 105-106؛ محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية، ص 337.
8. الثعالبي، الجواهر الحسان، ج1، ص120.
9. المرجع نفسه، ج1، ص117.
10. المرجع نفسه، ج1، ص 117-118.
11. المرجع نفسه، ج1، ص118.
12. الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ج1، ص179.
13. سورة الزخرف، الآية11.
14. الثعالبي، الجواهر الحسان، ج5، ص174.
15. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ - 2008 م، ج3، ص1841.
16. سورة البقرة، الآية127.
17. أبو منصور محمد الهروي، تهذيب اللغة، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ج1، ص137.
18. الجرجاني، التعريفات، ت: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1403هـ -1983م، ص171.
19. تقي الدين بن علي الفتوحي، شرح الكوكب المنير، ت: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ - 1997م، ج1، ص44-45.

20. أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ت: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ص728.
21. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م، م2، ص489.
22. ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج2، ص445.
23. ينظر: زين الدين بن عبد القادر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، ت: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط5، 1420هـ ، 1999م، ص118.
24. علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ص56.
25. تقي الدين بن علي الفتوحي، شرح الكوكب المنير، ج4، ص616.
26. طاهر محمود يعقوب، أسباب الخطأ في التفسير، دار ابن الجوزي، ط1، 1415هـ، ص 919.
27. حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، دار القاسم، الرياض، ط1، 1417هـ – 1996م، ج1، ص39.
28. ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص39.
29. المرجع نفسه، ج1، ص312.
30. ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، ت: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1416هـ، ج1، ص19.
31. سورة الأعراف، الآية188.
32. الثعالبي، الجواهر الحسان، ج3، ص101.
33. سورة سبأ، الآية46.
34. الثعالبي، الجواهر الحسان، ج3، ص101.
35. حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، ج1، ص137.
36. عبد الرزاق محمد حسن الوادعي، قواعد الترجيح في تفسير ابن تيمية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 1437هـ، 2016م، ص151.
37. سورة النحل، الآية84.
38. ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ– 2000م، ج17، ص247.
39. الثعالبي، الجواهر الحسان، ج3، ص437.
40. المرجع نفسه، ج3، ص437.
41. خالد السّبت، قواعد التفسير، دار ابن عفان، ص149.
42. حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، ج1، ص191.
43. سورة المؤمنون، الآية51.
44. ينظر: الثعالبي، الجواهر الحسان، ج4، ص152.

45. ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص146.
46. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج19، ص40.
47. سورة المؤمنون، الآية51.
48. سورة البقرة، الآية172.
49. مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، باب: قبول الصدقة من الكسب الطيب، ج2، ص703، الحديث رقم: 1015.
50. الثعالبي، الجواهر الحسان، ج4، ص152.
51. حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، ج1، ص206.
52. سورة البقرة، الآية261.
53. الثعالبي، الجواهر الحسان، ج1، ص516.
54. البخاري، الجامع المسند الصحيح، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، 1422هـ، ج8، ص103، باب: من همّ بحسنة أو بسيئة، الحديث رقم: 6491؛ مسلم، المسند الصحيح، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص118، باب: إذا همّ العبد بحسنة كتبت وإذا همّ بسيئة لم تكتب، الحديث رقم: 131.
55. الثعالبي، الجواهر الحسان، ج1، ص516.
56. حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، ج1، ص288.
57. المرجع نفسه، ص271.
58. سورة الرحمان، الآية 19-22.
59. ابن عطية، المحرر الوجيز، ج5، ص227.
60. المرجع نفسه، ج5، ص350.
61. حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، ج1، ص271.
62. عبير بنت عبد الله النّعيم، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور من خلال تفسيره التّحرير والتنوير، دار التدمرية، الرياض، السعودية، ط1، 1436هـ، 2015م، ص127.
63. ينظر: الثعالبي، الجواهر الحسان، ج3، ص404.
64. سورة الحجر، الآية 72.
65. ينظر: الثعالبي، الجواهر الحسان، ج3، ص404.
66. المرجع نفسه، ج3، ص404.
67. حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، ج1، ص387.
68. سورة الإسراء، الآية 44.
69. الثعالبي، الجواهر الحسان، ج3، ص477.
70. حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، ج1، ص511.
71. سورة البقرة، الآية31.

72. الثعالبي، الجواهر الحسان، ج1، ص206.
73. حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، ج1، ص527.
74. الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ، ج1، ص100.
75. سورة البقرة، الآية77.
76. ينظر: الثعالبي، الجواهر الحسان، ج4، ص222.
77. المرجع نفسه، ج4، ص222.